



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التبعية الاقتصادية

نصوص اقتصادية

جورج قرم: * التبعية الاقتصادية: مآزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي **

لماذا هذه النصوص؟

نُشر كتاب الدكتور جورج قرم الذي اقتطف منه هذه النصوص سنة ١٩٨٠ وقد اخترتها لقيمتها التاريخية ولأن مضامينها يتردد صداها في الوقت الحاضر.

بالمناسبة وقعت جمهورية العراق بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ اتفاقاً مع مجموعة دائنيه الرسميين من دول نادي باريس وحصلت بموجبه على تخفيض بنسبة ٨٠ بالمائة من اجمالي ديون العراق السيادية مع تلك المجموعة المؤلفة من ١٩ بلداً. (انظر الدكتور مظهر محمد صالح - نحو تسوية المديونية الرسمية الخارجية (شروط اتفاقية نادي باريس Paris Club Terms) المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين).

فاروق يونس***

2 تشرين الثاني 2018

- لجوء العالم الثالث الى الاستدانة الخارجية بصورة مستمرة بغية وضع اسس تنمية مركزة ذاتيا يحتوي على نوعين من الاضرار يعمل النوع الاول منهما في امامية علاقة سيرورة الاستدانة مع النموذج التنموي مولدا بعض الاثار الشاذة التي تظهر بمجرد اللجوء الى الاستدانة ويعمل النوع الثاني في خلفية السيرورة المذكورة مولدا تأثيرات التوائية على البنى الاقتصادية الناتجة عن سيرورة التنمية المرتكزة على الاستدانة الخارجية. علاوة على ذلك فالاستدانة الخارجية تضيف عنصرا جديدا الى مختلف اليات التمويل المعاكس للموارد في اتجاهه من بلدان العالم الثالث نحو البلدان المصنعة وهو عنصر يوشك ان يصبح رئيسيا في الاحوال الاقتصادية الدولية الراهنة. واخيرا فهذه الاستدانة الخارجية تأتي لتزيد من عدد الاسباب الوافرة لعدم استقرار النظام النقدي الدولي خاصة وانه يميل بتزايد الى ان يصبح مصدر تبعية للعالم الثالث.



أوراق في التبعية الاقتصادية

- في البلاد التي تكون فيها القدرة المحلية على تكوين راس المال غير معبأة بالصورة المثلى وهذه حال غالبية بلدان العالم الثالث يكون اللجوء فيها الى الاستدانة الخارجية نتائج تشييطية على جهود تعبئة الادخار المحلي الكائن او الكامن.
- ان تيسير الاستيراد الكثيف لراس المال من الخارج يلجم مجمل محاولة توطيد دعائم شبكة دينامية لتجميع الادخار واعادة توزيعه.
- التاريخ الاقتصادي للبلدان النامية يظهر منذ القرن التاسع عشر كيف ان تصدع الاقتصاد التقليدي يولد انتشار الربا الشال لقدرة التمويل الذاتي لدى صغار المنتجين الساعين الى تحسين انتاجهم وفي المقابل تتوجه رؤوس الاموال الربوية نحو الاستهلاكات الكمالية او الاكتناز او نحو التوظيف في الخارج ويندر ان يعاد توظيف هذه الرساميل في الاقتصاد الوطني بصورة استثمارات منتجة.
- ان تأمين وسائل المدفوعات الخارجية الاضافية الى جانب ما يربحه بلد ما من مجرد فائض علاقته مع الخارج يقوي النزوح الذي تيسره مجموعة من تدابير حكومية محلية كتخفيض الرسوم الجمركية وتيسير معدلات الفوائد --- الخ.
- ان دورة الاستدانة باضفائها القدرة الادخارية المحلية تثبط كذلك مجهودات التمويل الذاتي وينتج عن ذلك ان تؤدي الاعباء المالية الى تضخم في اسعار الكلفة والى عرقلة تطور امكانيات التمويل الذاتي.
- الاستدانة الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة باتجاه البلاد المصنعة.
- غالبا ما يلجأ الى حجة لتبرير الاستدانة الخارجية هي سرعة التضخم الذي يخفف من عبء الدين لكن هذه الحجة لا تصح الا في حال ارتفاع مداخيل المدين بالعملة الصعبة الى معدل يفوق نسبة التضخم في البلدان الصناعية هذا يعني على مستوى بلد ما ان شروط التبادل يجب ان تحافظ على تحسنها حتى يخف عبء الدين الخارجي اما في حال تردي شروط التبادل فتصبح خدمة الدين أكثر وطأة.
- هناك عامل اخر يفاقم عبء الدين الخارجي منشأه نسبة التضخم الداخلي والتخفيضات المتلاحقة للعملة الوطنية نسبة للعملات الاجنبية التي تمت الاستدانة بها يكون عبئا على خدمة الديون الخارجية.



أوراق في التبعية الاقتصادية

- ان نظام النقد الدولي لا يحتوي على اي كايح مؤسسي يلجم: العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الامريكية التي تستطيع بالتالي اصدار ما تشاء من نقد دولي هذا من جهة. ومضاعفة الودائع والقروض في سوق العملات الاوربية الذي لا تسيطر عليه بصورة مباشرة اية سلطة نقدية او مالية من جهة اخرى.

- سيشمل بحثنا الحقبة الممتدة من نهاية حروب نابليون اي من عام ١٨١٤ حتى الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ وهذه الحقبة تشكل العصر الذهبي للإمبريالية.

- يختلف تاريخ الاستدانة في كل من الامبراطورية العثمانية ومصر بصورة جوهرية ومرد هذا الاختلاف الى ان الامبراطورية العثمانية كانت تواجه مشكلة تمويل جيوش تجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على الحدود بينما كانت حقبة التوسع العسكري في مصر قد انتهت مع انتهاء حكم محمد علي عام ١٨٤٨ وقبل الدخول في دوامة الاستدانة.

- وان كان محمد علي قد استطاع مقاومة اغراء الاستدانة فان خلفاءه وخاصة منهم الخديوي اسماعيل الذي كان يعتبر ان بلده يشكل قسما من اوربا نظرا لما كان عليه من سياسة تحديثية انجرفوا اعتبارا من عام ١٨٥٤ وبصورة خاصة عام ١٨٦٤ في سلسلة من الاستدانات تتجاوز بعيدا قدرة الاقتصاد المصري على الايفاء. اما الدين العثماني فقد توافقت بدايته مع الحقبة التي صدر فيها مراسيم اعادة تنظيم الامبراطورية على اسس حديثة واوربية اي في عام ١٨٥٦.

- كان النصف الاول من القرن التاسع عشر في مصر كما في الاوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية حقبة اتصالات هامة مع اوربا ذات القانون المدني والثورة الصناعية فأوفدت البعثات الى اوربا وأنشئت محليا معاهد وكليات عديدة وكان في مصر ان قام محمد علي بتحقيق انجاز فائق الاهمية هو انشاء معامل الدولة التي تذكرنا بالتجربة اليابانية في العصر المايجي Meiji اما في الامبراطورية العثمانية التي كانت مصر لا تزال تحت سيادتها من الوجهة القانونية فان حركة (التنظيمات) مهدت الطريق الى ثورة حقوقية اذ ان الشرع الاسلامي التقليدي استبدل على جميع الاصعدة بالقانون النابوليوني الا فيما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية وان قانون التجارة والقانون الجزائي وقانون الجنسية واخيرا الدستور بما فيها من ابتكارات تشكل مبدئيا انفصاما عن الماضي. وتجدر الملاحظة انه خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر حين كان التفاعل الثقافي في اوجه لم يجر ابرام اي قرض فان تجربة محمد علي التصنيعية اعتمدت كليا على موارد مصر الذاتية.

- ان الديون الاولية المبرمة اعتبارا من عام ١٨٥٤ في مصر وفي الامبراطورية اخذت تتضخم بتواتر سريع ادى في غضون ٢٥ عاما الى استلاب السيادة المصرية والى احتلال انكلترا



أوراق في التبعية الاقتصادية

لمصر عام ١٨٨٢ بينما أنشئ مجلس ادارة الدين العام العثماني في عام ١٨٨٠ وأصبح جهاز وصاية اقتصادية بيد السلطات الاوربية.

- في عام ١٨٧٦ تاريخ توقف مصر عن سداد الديون ارتفع الدين المصري الى مبلغ اسمي مقداره ٦٨,٥ مليون جنيه (مقابل ٣ ملايين جنيهه في عام ١٨٦٣) انما مقابل محصول يقل مقداره ٤٦,٦ مليون جنيه فقط وقد تراوحت نسبة الفائدة الفعلية على هذه الديون بين ٩ و ١١ بالمائة بينما كانت الفوائد المعتمدة في سوق رؤوس الاموال الاوربية لا تتجاوز ٥ الى ٦ بالمائة.

- ان عمليات اعادة جدولة الدين التي تمت عام ١٨٧٦ إثر التوقف عن السداد حدثت من حرية تحرك الحكومة المصرية وأنشئت لجنة الدين العام فغدت بيد السلطات الادارية جهازا لمراقبة اقتصاد مصر وماليتها كمرحلة اولى سبقت الاستيلاء الشامل على البلد من قبل انكلترا في عام ١٨٨٢.

- اما ما يتعلق بالإمبراطورية العثمانية فقد توقفت هذه عن السداد عام ١٨٧٥ وكان الدين الخارجي اثناءها قد ارتفع من ٥,٥ مليون ليرة تركية عام ١٨٥٨ الى ٢١٨ مليونا بصورة اسمية انما بمحصول فعلي قدره ١١٧,٦ مليونا اي بفائدة فعلية تتجاوز الـ ١٠ بالمائة (معدل الليرة التركية الى الدولار كانت بنسبة ٤,٤٠) واعتبارا من عام ١٨٨٢ كان للقروض الالمانية دور هام في تطوير الدين الخارجي العثماني الذي كان لحيته ممولا خاصة من الاسواق البريطانية والفرنسية وقد ارتبطت القروض الالمانية بصورة مباشرة بالمشاريع البنوية لا سيما مشروع الخط الحديدي للأناضول ولبغداد وهذا مما يخدم السياسة السلطوية الالمانية التي تلاءمت حينذاك مع مصالح الامبراطورية العثمانية الساعية الى تنفيذ سكة مواصلات حديدية تؤهلها لممارسة سيطرة افضل على الولايات الاسيوية من امبراطوريتها.

- ان قسما من الديون المصرية وكذلك بدرجة أدنى الديون العثمانية استفيد منها لتمويل مشاريع تحديثية هامة كالسدود والطرق والخطوط الحديدية ومشاريع الري والمياه الا ان هذه المشاريع قد تم تنفيذها كليا من قبل الشركات الاجنبية وبإضافات هامة في الاسعار ناجمة عن جشع المتعهدين وعن فساد الادارة المحلية وعدم كفاءتها.

- تأتي التجريبتان التونسية والايروانية تكملة وتثبيتا للتجريبتين العثمانية والمصرية والحاجة الى الاستدانة تأتي عن سببين هما الافتقار الى التجهيز والتحديث العسكريين من جهة والرغبة العامة في التنمية الاقتصادية من جهة اخرى وقد عرف هذان البلدان على غرار مصر وتركيا حركة فرنجة هامة بين بعض النخب. ففي تونس برز اسم (خير الدين) كداعي من دعاة البعث الاسلامي والتحديث معا وخير الدين يلتقي في هذا الاتجاه مع المصلحين الاسلاميين هنودا



أوراق في التبعية الاقتصادية

ومصريين وإيرانيين وأتراكا ممن نذروا أنفسهم للتوفيق بين التقاليد والحدثة وبالتالي لإيجاد صيغ تسوية أيديولوجية تحجب المصالح الاجتماعية المتناقضة التي يثيرها نمط التحديث المستورد كليا من الخارج وهكذا يمكن إرضاء الفئات الاجتماعية للفرجة التي لم تستفد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للفرجة بالتأكيد على التقاليد والتراث الروحي بينما تبرر في نفس الوقت (حدثة) الفئات المستفيدة مباشرة من الفرجة.

- بدأ تاريخ الاستدانة التونسية عام ١٨٣٠ وموردها الرئيسي السوق الفرنسية لرؤوس الاموال وظلت الديون الخارجية حتى عام ١٨٥٩ ضمن حدود المعقول فلم تتجاوز ١٢ مليون من الفرنكات في مقابل مداخل سنوية للدولة تبلغ ١١ مليوناً فكانت بالتالي خدمة الدين لا تتطلب أكثر من ١٠ بالمائة من هذه المداخل. في عام ١٨٦٧ إثر تهافت مكثف على سوق رؤوس الاموال ادى الى تفقيم شروط الاستدانة فتفقيم اعباء الديون. توقفت تونس عن تسديد ديونها الخارجية وبلغت ديونها انذاك ١٦٠ مليون فرنك وبعد محاولة غير مثمرة جرت عام ١٨٦٩ لتأليف لجنة فرنسية تونسية تكلف بمراقبة مالية البلد عارضت قيامها سائر الدول الاوربية الكبرى عمد لهذه الغاية الى تأليف لجنة موسعة تضم مندوبين فرنسيين وإيطاليين وانكليز وتمكنت هذه اللجنة من تقويم مالية الدولة التونسية التي فقدت بسبب افلاسها استقلالها الاقتصادي الا ان تنافسا عنيفا قام بين الدول الاوربية حول انتزاع الامتيازات من حكومة باي تونس وانتهت النزاعات الاوربية بالاحتلال العسكري الفرنسي عام ١٨٨١.

- مهدت الاستدانة في تونس والمغرب كما في مصر الى الاستعمار المباشر ودوافع الاستدانة كمننت في رغبة السلطات المحلية بفرجة البلاد بصورة سريعة.

- اما وضع إيران فهو شديد الشبه بوضع تركيا العثمانية انما ادى عدم استقرار السلالة الحاكمة التي ابعدت عن العرش إثر ثورة عامة في ١٩٠٩ رغم اقرار الدستور وافتتاح البرلمان عام ١٩٠٦ الى احتلال روسي-بريطاني الا ان الديون الايرانية ظلت نسبيا ضئيلة بالمقارنة مع الديون العثمانية والمصرية وهذا ناجم بصورة خاصة عن عدم استطاعة البنى الايرانية تقبل التحديث وان بصورة ظاهرة.

- وعلى غرار ما جرى في الشرق الاوسط وافريقيا الشمالية نعب ان نرى سيرورة الاستدانة في بلدان امريكا اللاتينية تباشر بها النخب الحكومية في ظروف تمتعت فيها هذه النخب بحرية تصرف نسبية نظرا الى ان توجه الاقتصاد الى الخارج وان كان على درجة من الاهمية فانه لم يصل الى حد ان يصبح معه الهرب قدما هو الحل الوحيد. ان توجه الاقتصاد نحو الخارج في الحقلين الزراعي والمنجمي عرف اوجه في مرحلة الاستقلال خاصة وان النخب الحاكمة لم تكن تعادي التبادل الحر نظرا لحاجتها الى (التحديث) لتمتين حكمها المستجد ونجد هنا ايضا



أوراق في التبعية الاقتصادية

سببين للاستدانة: التجهيزات العسكرية وتوطيد البنى الركيزية الاساسية وتنمية النشاطات في قطاعات المناجم وتصدير المحاصيل الزراعية.

لقد تحررت امريكا اللاتينية من الاستعمار الاسباني في مطلع القرن التاسع عشر وعادت النخب سياساتها الاقتصادية فأقحمتها في الحلقة المفرغة لتبعية الاستعمار الجديد. اما بلاد الشرق الاوسط وشمال افريقيا فقد ظلت مجتمعاتها مغلقة في وجه اوربا حتى مطلع القرن التاسع عشر وتزايدت سرعة انفتاحها على الغرب اعتبارا من منتصف القرن وكانت النخب الحاكمة هي كذلك التي تسببت بالتبعية الاستعمارية الجديدة التي تحولت في نهايته وفي مطلع القرن العشرين الى استعمار مباشر او شبه مباشر وفي كلتا الحالتين مرت دروب التحديث ببعض الفئات الاجتماعية والدينية والعرقية مستثنية البعض الاخر فنتج عن ذلك تشويهات واعاقات في التنمية بسبب ردات الفعل للفئات الاجتماعية المختلفة تجاه انماط استيراد (الحداثة) هذا التناقض انعكس بدوره في تنوع عقائدي فوضوي حال دون توضيح المنازعات الاقتصادية واستمر هذا الوضع الى القرن العشرين فتبلور في عقائد من النمط (البيروني) Peroiste التي نجد مثيلا لها في الشرق الاوسط على صورة اشتراكيات (خاصة) حيث تتعايش تيارات اليمين المحافظ واليسار الليبرالي جنباً الى جنب وبصورة متناقضة.

- ضمن إطار ديون البلدان الاسيوية يطرح المثل الياباني مساءلة من نوع خاص باعتبار اننا بصدد بلد استطاع رغم لجؤه الى الاستدانة لتحقيق التحديث ان لا يجعل من الدفق المالي الخارجي محورا لاواليات هدامة سبق ان وضحنا تأثيراتها في الامثلة السابقة وهكذا تكون اليابان قد حققت تحدينا ذاتي المركز لم يتعثر بفعل الاواليات الكلاسيكية المتفتحة بإفراط نحو الخارج.

قد يدعي البعض ان نجاح الرأسمالية اليابانية يعود الفضل فيه الى توسع اليابان الخارجي وغزواتها الاستعمارية والصواب على ما يبدو لنا ان الانتصارات الامبريالية اليابانية يعود الفضل فيها مثلها مثل اوربا الى حصيلة سيرورة ناجحة في التكنولوجيا الذاتية ادت بدورها الى ادخال اليابان في مرحلة اعادة انتاج موسع لراس المال يركز على السوق الداخلية في المرحلة الاولى من التصنيع ومما لا شك فيه ان اليابان لم يكن بمقدورها ان تؤسس امبراطورية او تحافظ حتى على استقلالها ازاء الدول الاوربية الكبرى في ظروف التنافس الامبريالي الحاد الذي تميزت به اسيا لو لم تنجح في بناء قوة صناعية ذاتية واستقلالية تكنولوجية مكنتها من بناء قوة عسكرية وافية.

- نذكر بالمناسبة ان اليابان قد اخضعت في الحقبة من ١٨٤٠ الى ١٨٧٠ اسوة بغيرها من البلدان الى سياسة المدفع خدمة لإمبريالية التبادل الحر وأنها اضطرت الى توقيع اتفاقيات تجارية فتحت بموجبها موانئها امام السلع الغربية ضمن نظام الاعفاءات الجمركية.



أوراق في التبعية الاقتصادية

هناك مؤلفات عديدة حول اسباب التصنيع الياباني:

ا- معاداة الاجانب طبيعة عامة في اليابان على غرار ما هو عليه الحال في الصين والاجنبي يعتبر (متوحشا) غير ان ازمة الشوغونية Shogun في اليابان وقد انتهت عام ١٨٦٨ بإعادة سلطة الامبراطور هي ازمة خصبة بما تبلورت من مسألة السياسة الواجب اتباعها في مواجهة الضغوط الاقتصادية الاوربية وكان النزاع القائم بين مستشاري الامبراطور والشوغون الاخير محصورا في مدى الانفتاح والفرجة الواجب اعتمادها للصمود امام الاخطار الخارجية وان فوز الحزب المعادي للاجانب والمسيطر على البلاط الامبراطوري لم ينتج عنه رفض مطلق للانفتاح على الغرب بل تحديدا لهذا الانفتاح حتى الحد الأدنى الذي لايد منه لامتلاك التقنية الاوربية وقد بدأت سيرورة امتلاك التكنولوجيا منذ عام ١٨٤٠ وان قامت في وجهها عقبات هامة من وضع الفئات المتطرفة في الحزب المعادي للاجانب تلك القطاعات التي لم تتورع عن اغتيال العلماء اليابانيين المتأثرين بالعلوم الاوربية(ملاحظة كان الشوغون من كبار الاقطاعيين ويقوم بدور رئيس الوزارة وكانت سلطته حينذاك تفوق سلطة الامبراطور).

ب- العلوم الغربية جرى تطبيقها اولا في المجال العسكري خاصة صهر المدافع وقد اظهرت النخب اليابانية من المرونة ومن التسوية القدر الكافي لتحاشي التعرض للدول الاوربية طالما هناك هوة تكنولوجية بين اليابان وهذه الدول لم تزد بعد.

ج- في مثل هذا السباق التنموي كان من الطبيعي ان تأتي مصادر تمويل الانطلاق الصناعي من الموارد الداخلية (ضريبة املاك، تضخم مالي، دين داخلي) وخلال الحقبة ١٨٦٨-١٨٩٧ رغم العروض العديدة الصادرة من المصارف الاوربية لم تيرم الحكومة اليابانية الا قرضين متواضعين الاول منهما في عام ١٨٧٠ وقيمه مليون جنيه استرليني بفائدة نسبتها ٩ بالمائة للمساهمة في تمويل الخطوط الحديدية والثاني في عام ١٨٧٣ وقيمه ٢,٣ مليون استرليني بفائدة ٧ بالمائة لتسهيل اعادة شراء الحقوق الاقطاعية ومن ثم تلجأ الى الاستدانة الخارجية الا اعتبارا من عام ١٨٩٧ واستعملت لتحويل حروب التوسع اليابانية غير ان هذه القروض التي بلغت ١,٦ مليار من الينات عام ١٩١٣ كانت متوازية مع حجم الاقتصاد الياباني وقدرته.

- اما بما يختص بالصين فالعائلة المالكة كانت من أصل اجنبي والنخبة الصينية في مطلع القرن التاسع عشر قليلة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الاوروبي ولم يتغير الوضع الا بفعل تنمية برجوازية محلية برزت الى الوجود من جراء توسع المصالح الغربية في الصين وارتباط هذه البرجوازية بشبكة مبادلات الرأسمالية الغربية فظهرت العقائد الداعية الى التحديث ولكنها سرعان ما تذبذبت.



أوراق في التبعية الاقتصادية

- استخدام محصول الاستدانة الصينية بصورة خاصة لتسديد التعويضات المفروضة على هذا البلد نتيجة هزيمته الحربية (الحرب الصينية - اليابانية) في ١٨٩٤-١٨٩٥ وخاصة حرب بوكسرز Boxers وتمويل شبكة الخطوط الحديدية وقد أبرم قسم من القروض مع الحكومة الروسية التي كانت بدورها تقترض رؤوس الاموال الاوبية بكثافة ولا سيما من السوق الفرنسية مقابل امتياز الخط الحديدي عبر منشوريا واسوة بما حدث في سائر البلدان اشتد التهافت على اكتساب حقوق الامتيازات بالصين مما اثقل العبء المالي الخارجي الى حد كبير واضطرت الصين شأنها في ذلك شأن سائر البلدان الى رهن مداخلها الجمركية والضريبة لخدمة ديونها الخارجية وقد بلغ الدين العام الحكومي الخارجي سنة ١٩٠٣ (٢٧٩,٧) مليون د. وفي الحقبة الزمنية عينها ارتفعت قيمة الاستثمارات الخاصة من ٥٠٣,٢ مليون دولار الى ١٠٨٤,٥ مليون دولار.

- اما الهند فوضعها مميز بصورة خاصة ان شركة (الهند) قد ساهمت منذ مطلع القرن التاسع عشر في دعم سيطرة الاستعمار الانكليزي بصورة مباشرة وغير مباشرة على القسم الاكبر من شبه الجزيرة الهندية والمنشأ الاساسي للاستدانة الهندية كان في انشاء الخطوط الحديدية في اواسط القرن التاسع عشر بدعم قوي من الدولة المستعمرة تسهيلا لسيطرتها العسكرية ولضرورة هذه الشبكة في نقل الحبوب بسرعة الى المناطق التي كانت تصيها المجاعات وهكذا وظفت رؤوس الاموال في مشاريع السكك الحديدية بفائدة مكفولة من الحكومة الانكليزية قدرها ٥ بالمائة.

وفي خلال ١٢ سنة اي ما بين عامي ١٨٥٨ و ١٨٦٩ أنفق على الخطوط الحديدية وحدها ٧٠ مليون جنيه استرليني.

سبق ان ذكرنا الاثار الانحرافية التي خلفتها الاستدانة الخارجية على الادخار المحلي والتاريخ الاقتصادي للعالم الثالث في القرن التاسع عشر ولا سيما الاتجاه العام نحو تفكك الاقتصاديات الريفية ذات الاكتفاء الذاتي لصالح الملكية الزراعية الفردية وكذلك نحو الفصل بين النشاطات الزراعية والنشاطات الحرفية هذا الاتجاه ادى الى تطوير دائرتين مالييتين لتراكم راس المال النقدي:

- دائرة داخلية قائمة على الربا يغذيها الافتقار الى الموارد لدى صغار المستثمرين او المزارعين او الموءاكرين وجميعهم ينوون تحت ثقل الضرائب والسخرة والريع المتوجب دفعه للمالكين.

- دائرة تجارية خارجية ركيزتها الارباح المحققة بالتصدير وفي نطاق اقتصاد يستورد راس المال والتكنولوجيا معا يندم الحافز لتحويل هاتين الدائرتين الى ادخار محلي منتج اي الى مصادر للتراكم الداخلي متصل بالتقدم التقني بل الأمر على العكس من ذلك فتوفر التكنولوجيا



أوراق في التبعية الاقتصادية

وراس المال في الخارج وواقع ان اصحاب راس المال والتكنولوجيا الاجانب يأخذون على عاتقهم التشغيل المحلي للتقنيات المستوردة يدفعان الطبقات المحلية صاحبة رؤوس الاموال الربوية والتجارية الى توسيع تراكم راس المال النقدي غير المنتج.

- يجب الا يغيب عن البال ان امبريالية النظام النقدي الدولي وكذلك امبريالية راس المال هما ايضا من نتاج دول العالم الثالث في القرن التاسع عشر فقد تطورت التروستات المصرفية والاحتكارات الصناعية بتأثير السياسات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث كما بتأثير دبلوماسية المدفع وان حالات التخلف في القرن العشرين قد ركزت اسسها في القرن التاسع عشر والقرون السابقة طبعا سيكون لهذه الحالات في القرن العشرين الفعالية نفسها رغم الاحداث السياسية العديدة المفترض فيها الاسراع في تحرير العالم الثالث الا ان اواليات الاستدانة اسهمت هذه المرة في تعميق الهوة التكنولوجية بصورة اكثر دراماتيكية.

ديون العالم الثالث في القرن العشرين

- يجب انتظار مطلع السبعينات قبل عودة بلدان العالم الثالث مجددا بصفة مستدين هام الى الاسواق المالية الدولية وتعود اسباب انقطاع بلدان العالم الثالث عن الاقتراض الى الحرب العالمية الاولى وما تبعها من اضطرابات نقدية دولية اعاقت عودة الاسواق المالية الدولية الى سابق عهدها --- يضاف الى ذلك ان التدفقات المالية والتجارية مالت الى الانحصر في علاقات ثنائية بين الدول ومستعمراتها ضمن اطار التصاعد العام في الحماية الجمركية وفي الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ --- ان الازمة الاقتصادية الدينامية في البلدان المصنعة كانت لا تبقوا الا على القليل من رؤوس الاموال الشاغرة الممكن تخصيصها لبلدان العالم الثالث في الاسواق المالية القومية او في سوق العملات الاوروبية الذي بداء حينذاك توسعه الهائل.

- في الواقع يمكن ان يعزى انفتاح الاسواق المالية امام بلدان العالم الثالث في السبعينات الى الازمة النفطية وما وفرته من اموال لدى البلدان المصدرة للنفط من جهة والى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية من جهة اخرى وفي الوقت نفسه قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بتوسيع هام لنطاق عملياتهما في البلدان النامية.

هذا لا يعني ان التدفقات المالية بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية قد نضبت بين العامين ١٩١٩ و ١٩٦٠ هذه التدفقات لم تتوقف قط بل زادت من جراء التوسع الهائل في انتشار رؤوس الاموال الامريكية خاصة في امريكا اللاتينية وفي الشرق الاوسط مما عوض عن الاستثمارات الاوروبية غير ان استيراد راس المال من قبل البلدان النامية اتخذ في هذه الفترة بالذات طابع الاستثمارات المباشرة خلافا لما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر اذ كانت القروض الحكومية تحتل مكانا فائق الاهمية في اواليات التمويل الخارجي للبلدان غير المصنعة.



أوراق في التبعية الاقتصادية

- ابتداء من عام ١٩٤٥ ستصبح المساعدات المالية عنصرا متزايدا الاهمية في مختلف انواع استيراد راس المال ولن ينخفض اسهامها في مقدار تدفق رؤوس الاموال الخارجية الا مع فتح الاسواق المالية الغربية مجددا في وجه اقراض البلدان النامية.

- ان امريكا اللاتينية نتيجة للتوسع المالي الامريكي ستكون المنطقة الاكثر استيرادا لراس المال في هذه الحقبة. هذا التوسع قد اعيق ولا شك اثر الانهيار المالي لبورصة نيويورك عام ١٩٢٩ الذي ادى بدوره الى توقف غالبية بلدان امريكا اللاتينية عن تسديد ديونها الخارجية ومن جراء هذا التوقف تم القضاء على المكانة المالية التي كانت تحظى بها هذه المنطقة في الاسواق المالية.

- الديون العامة الخارجية للبلدان النامية يمكن تقديرها في عام ١٩٧٨ بما يقارب ٣٠٠ مليار دولار على اساس الدين المتعاقد عليه و ٢١٥ مليار دولار على اساس الاموال المسحوبة فعلا من أصل هذا الدين. ان هذا التقدير مبني على زيادة سنوية معدلها ١٥ بالمائة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وهو معدل محافظ إذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان القروض المصرفية للبلدان النامية قد زادت بنسبة ٤٠ بالمائة عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨.

- تجدر الاشارة الى ان ٧٥ بالمائة تقريبا من الاعتمادات بالعملات الأوروبية (بما فيه الدولار الاوربي) في الدول النامية هي قروض لصالح الحكومات او مؤسسات القطاع العام او هي قروض مكفولة من الدولة.

- ديون القطاع الخاص في البلدان النامية قدرها البنك الدولي ب ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٦.

(*) الدكتور جورج قرم (١٩٤٠) خبير اقتصادي ومالي لبناني اختصاصي في شؤون الشرق الاوسط ودول حوض البحر المتوسط - مستشار لدى مؤسسات دولية وشركات ومؤسسات مصرفية خاصة وعامة وعضو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تخرج من جامعة باريس في القانون الدستوري والعلوم الاقتصادية وخريج معهد الدراسات السياسية بباريس - فرع المالية العامة.

(**) جورج قرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظر التاريخي (بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1980)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التبعية الاقتصادية

(***) فاروق يونس، خبير اقتصادي سابق في غرفة تجارة بغداد.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 3 نوفمبر 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>